



وزارة التخطيط والتعاون الدولي

**الصندوق الائتماني متعدد
المانحين للنمو في الأردن**
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND



**وحدة دعم تنفيذ
الإصلاحات الاقتصادية**
REFORM SECRETARIAT

حزيران 2024



الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. أما الزيارة الثانية فقد كانت إلى صندوق المعونة الوطنية، حيث شهد الوفد التنفيذ المؤثر لبرنامج التحويلات النقدية في الأردن. وبفضل دعم الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، فقد تم تحديث ورقمنة عمليات هذا البرنامج، مُقديماً الدعم الأساسي للأسر المستضعفة، خصوصاً خلال الأزمات مثل جائحة كورونا (كوفيد-19).

زيارات ميدانية للإستشاراء والتغير في تعزيز الزراعة وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي - وحدة دعم الإصلاحات الاقتصادية

تدريب حول "الإشراك الشامل لأصحاب المصلحة والموجه نحو تحقيق النتائج"



في الأسبوع الأخير من أيار، نظمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية برنامجاً تدريبياً مكثفاً بعنوان "الإشراك الشامل لأصحاب المصلحة والموجه نحو تحقيق النتائج"، والذي استمر لمدة ثلاثة أيام. واستهدف هذا البرنامج موظفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الذين

زيارات ميدانية لمتابعة التقدم في تعزيز الزراعة وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي

في 19 أيار 2024، شارك ممثلون عن الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، بما في ذلك سعادة السفير الكندي طارق خان، وسعادة السفير النرويجي إسبن ليندباك، والممثل المقيم للبنك الدولي، هولي ويلبورن بيتر، إلى جانب وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، في زيارة ميدانية في عمان هدفت إلى تقييم الإسهامات المؤثرة للصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن على التحسينات الاقتصادية والبيئية والمعيشية في الأردن.



حيث كانت الزيارة الأولى إلى السوق المركزي في عمان، حيث تبذل جهود دؤوبة لتحسين سلسلة القيمة الزراعية في الأردن. حيث دعم تنفيذ مبادرات متنوعة لتحديث ورفع مستوى الخدمات الزراعية من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن والبنك الدولي ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات

تتيح وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي للمشاركين فرصة استكمال اكتساب المهارات من خلال الانضمام لبرنامج التوجيه والإرشاد الذي تم تطويره من قبل الوحدة لمدة 6 أشهر لتقديم الدعم لهم عند العمل على تطوير وتنفيذ خطط إشراك الجهات ذات العلاقة. إلى جانب ذلك، فقد تم تطوير دليل تدريبي، وسيتم نشره قريبًا على موقعنا الإلكتروني ليصبح متاحًا لأي شخص مهتم بمعرفة المزيد.

يذكر بأن هذا التدريب جزءًا من مشروع "تعزيز إدارة الإصلاح في الأردن"، الذي تديره وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع البنك الدولي، ويتمويل من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو والفرص الاقتصادية الشاملة في الأردن.

لمشاهدة كافة الصور على الرابط التالي: [Result-Oriented Stakeholder & Inclusive Engagement | Flickr](https://www.flickr.com/photos/engagement/)

يشاركون في عملية تنفيذ الإصلاحات الواردة في مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بهدف تعزيز تنفيذ السياسات والإصلاحات المتنوعة. ويتماشى هذا البرنامج مع المبادئ الأساسية للحكومة الأردنية والتي تشمل الشفافية، والتعاون، والتنسيق، والتشاركية، والشمولية، والعدالة. شارك في التدريب أكثر من 50 موظفًا من 22 جهة حكومية، وأتاح لهم هذه المشاركة تعزيز واكتساب مهارات ومعارف لتنفيذ الإشراك المنهجي في عملية صنع القرارات، والأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الجهات ذات العلاقة (أصحاب المصلحة) ووجهات النظر المختلفة في جميع مراحل دورة حياة المشروع أو الإصلاح بما في ذلك التخطيط والتنفيذ. مع التركيز على إبقاء قنوات الاتصال شفافة ومتاحة بشكل مستمر، بما في ذلك معالجة التظلمات بشكل سريع لضمان نجاح المشاريع/الإصلاحات.

من الجدير بالذكر أن هذا التدريب لم ينته عند هذا الحد، حيث

“تؤمن الحكومة بأن إشراك أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار أمرًا ضروريًا لضمان الشفافية، والمساءلة، واستدامة الإصلاحات. لذلك، تلزم الحكومة بإشراك جميع أصحاب المصلحة في أجندة الإصلاح، بما في ذلك رؤية التحديث الاقتصادي، وخارطة طريق تحديث القطاع العام، ومصفوفة الإصلاحات الاقتصادية. ويعزز هذا التدريب بشكل كبير القدرة على تنفيذ إشراك استراتيجي لأصحاب المصلحة ويؤكد على الأهمية البالغة للتوثيق الحقيقي. السيد عمر الفانك، مدير وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية



ومنحة، باتباع نهج البرنامج الموجه نحو النتائج وتمويل، باتباع نهج البرنامج الموجه نحو النتائج وتمويل المشاريع الاستثمارية. ويهدف إلى تعزيز الفرص الاقتصادية للنساء من خلال خلق بيئة ممكنة ومناسبة، وتسهيل دخولهن لسوق العمل. وسيساهم البرنامج في معالجة عدد من التحديات الرئيسية مثل خدمات رعاية الأطفال والتنقل، مع التركيز على أربع مجالات نتائج أساسية، وهي:

- 1) تحسين ظروف العمل للنساء وجعلها أكثر تكييفًا وتمكينًا.
- 2) تمكين النساء في مجال الشمول المالي وريادة الأعمال.
- 3) تأمين وسائل النقل العامة الآمنة.
- 4) الحصول على خدمات رعاية الأطفال بتكلفة معقولة وجودة عالية.

تركز المنحة (تمويل المشاريع الاستثمارية) في هذا البرنامج على رعاية الأطفال، بالإضافة إلى دعم تشكيل فريق عمل

‘وحدة الإصلاحات’ تدير تمويلات جديدة للبنك الدولي بقيمة 576 مليون دولار لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والتحول الرقمي تم تعيين وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي مؤخرًا كوحدة إدارة المشروع لبرنامج تمويل جديدين للبنك الدولي بقيمة 576 مليون دولار. وبذلك ترتفع قيمة محفظة المشاريع والبرامج التي تديرها الوحدة إلى حوالي 4.5 مليار دولار منذ تأسيسها في عام 2019. حيث تهدف البرامج الجديدة إلى تعزيز الفرص الاقتصادية للنساء والنهوض بالمبادرات الحكومية الرقمية في الأردن.

تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن يتم تمويل هذا البرنامج الفريد من خلال مزيج من قرض

الورشة إلى بناء القدرات المحلية في تحديد المشاريع المؤهلة للتمويل من خلال إصدار السندات الخضراء، حيث تكمن أهمية هذه الورشة في أنها تأتي تمهيداً لأول إصدار للسندات الخضراء في الأردن خلال العام القادم، ولدعم تنفيذ المشاريع الرأسمالية المستجيبة للمناخ.

وخلال الورشة، قام أعضاء مجموعة العمل بمراجعة دقيقة لمسودة الإطار العام للسندات الخضراء، ومناقشة مشاريع محتملة في عدد من الوزارات ليتم تمويلها عن طريق إصدار السندات الخضراء. وفي هذا الإطار، تم استعراض قصص نجاح لمجموعة من الدول التي نجحت في إصدار السندات الخضراء.

بناء القدرات في مجال التمويل الأخضر وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ



بتنظيم مشترك من البنك المركزي الأردني والبنك الدولي ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، عُقد تدريب لبناء القدرات حول التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ، وذلك لمدة ثلاثة أيام خلال الأسبوع الثاني من أيار.

حيث شارك ما يقارب 80 ممثلاً عن القطاع الخاص من البنوك الأردنية وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر في 12 جلسة تم تصميمها لتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لدمج ممارسات التمويل الأخضر في عملياتهم.

علماً بأنه قد تم خلال العام الماضي، وبالتعاون مع البنك الدولي، دعم البنك المركزي الأردني من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن في تطوير وإطلاق استراتيجية التمويل الأخضر الرائدة للقطاع المالي والمصرفي، والتي تعتبر الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

للمزيد من المعلومات: بناء القدرات في مجال التمويل الأخضر وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ - وحدة دعم الإصلاحات الاقتصادية (reformjo.org)

لتمكين المزيد من النساء من المشاركة بفعالية في سوق العمل من خلال معالجة الحواجز الهيكلية وتوفير الأنظمة الداعمة واللائمة.

لمعرفة المزيد حول البرنامج: تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن

الحكومة الرقمية والمراعية لاحتياجات المواطنين والمقيمين في الأردن

يهدف هذا البرنامج الموجه نحو النتائج (الممول من خلال قرض) إلى تحسين تقديم الخدمات المراعية لاحتياجات المواطنين والمقيمين في الأردن، وفاعلية الحكومة، والشفافية والمساءلة من خلال الرقمنة. ويشمل ثلاث مجالات نتائج أساسية، وهي:

(1) تقديم الخدمات: حيث سيدعم البرنامج (أ) توسيع الوصول الموثوق والشامل للخدمات الرقمية المراعية لاحتياجات المواطنين والمقيمين، (ب) زيادة عدد المسجلين للهوية الرقمية، (ج) تحسين تبادل البيانات الموثوقة، (د) التحول الرقمي في تقديم الخدمات الصحية.

(2) فاعلية الحكومة: ويشمل إضفاء الطابع المهني على الخدمة المدنية، وإنشاء مركز وطني لتبادل المعلومات الصحية، ورقمنة تقييم الطلبة.

(3) الشفافية والمساءلة، يهدف إلى تحسين المشاركة الإلكترونية من خلال تعزيز الوصول إلى المعلومات والبيانات الإحصائية التفاعلية، وبدعم تعزيز المعلومات الإلكترونية، وإمكانية الوصول على البيانات الإحصائية، وتعزيز جودة البيانات الصحية مما يعزز في نهاية المطاف تصنيف الأردن في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية.

كما يعزز البرنامج الإدماج الاجتماعي والشمول وإمكانية الوصول للخدمات الإلكترونية لقطاعي التعليم والصحة للأردنيين وغير الأردنيين - ومن بينهم اللاجئين.

ورشة عمل حول السندات الخضراء

السيادية لفريق العمل الحكومي

مواصلةً للجهود المشتركة بين البنك الدولي ووزارة المالية ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تم يوم الثلاثاء الموافق 28 أيار 2024، عقد ورشة عمل حول السندات الخضراء السيادية لفريق العمل الحكومي المعني بالسندات الخضراء. وتهدف هذه

من ورشة عمل "جهوزية الأعمال" في عمان. حيث قامت الفرق الفنية من كلتا الجهتين إلى جانب 97 مشارك من مجموعات العمل العشرة والذين يمثلون 43 جهة حكومية على مدار ثلاثة أيام من الأسبوع الأخير من حزيران بمراجعة وإنهاء خطط العمل الشاملة لبيئة الأعمال التي تم إعداد مسودتها في الجولة الأولى من ورشة العمل التي عقدت في الربع الأول من العام الحالي، إلى جانب تحديد استراتيجيات التنفيذ للإصلاحات الواردة في خطط العمل.

يواصل الأردن، من بين 120 دولة في تقرير "جهوزية الأعمال" للبنك الدولي، في تعزيز إطاره التشريعي والخدمات العامة وكفاءة الأعمال. وتشمل الجهود التي تقودها وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اعتبارات اقتصادية حديثة مثل التحول الرقمي، والاستدامة البيئية، والمشاركة من قبل كلا الجنسين، والجدير بالذكر أنه في مطلع العام الحالي، ولتبسيط الجهود، وافقت اللجنة الوزارية للتنمية الاقتصادية على تشكيل 10 مجموعات عمل حكومية لتطوير وتنفيذ خطط عمل وطنية تهدف إلى تحسين تصنيف الأردن في تقرير "جهوزية الأعمال". تغطي هذه الخطط 10 مجالات رئيسية وهي: دخول الأعمال، وموقع الأعمال، وخدمات المرافق العامة، والعمل، والخدمات المالية، والتجارة الدولية، والضرائب، وتسوية النزاعات، والمناقسة في السوق، وإعسار الأعمال. مع اختتام هذه الورشات، يستعد الأردن لتنفيذ الإصلاحات الواردة في الخطط، والاستفادة من نتائج "جهوزية الأعمال" لتجويد التشريعات وتعزيز وتحسين بيئة الأعمال.

يذكر أنه تم دعم هذا الورشة من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، والذي يشارك في رئاسته كل من البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ويساهم فيه كل من وزارة الخارجية وشؤون الكومونولث والتنمية في المملكة المتحدة، ومملكة هولندا، وكندا، والنرويج، وألمانيا.

لمشاهدة كافة الصور على الرابط التالي: <https://www.flickr.com/photos/reformjo/> - Ready 2nd Workshop - June 2024 / Flickr

الاجتماع الأول لمجموعة عمل الاستثمار



تم عقد الاجتماع الأول لمجموعة عمل الاستثمار في وزارة التخطيط والتعاون الدولي يوم الإثنين الموافق 3 حزيران 2024. حيث تهدف هذه المجموعة إلى تعزيز بيئة الاستثمار في الأردن من خلال دعم وزارة الاستثمار في تحقيق أهدافها، بما في ذلك أولوياتها ضمن إطار رؤية التحديث الاقتصادي لتحقيق بيئة استثمارية جاذبة في الأردن. ويشكل الاجتماع خطوة مهمة نحو تعزيز الحوار بشأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وتنسيق وتوحيد الجهود لتنفيذ استراتيجية ترويج الاستثمار التي تم إقرارها العام الماضي، ومناقشة المشاريع والإصلاحات ذات الصلة. كما يُمهد الاجتماع لدور المجموعة في توجيه الجهود التنموية وزيادة قدرتها على تعزيز البيئة الاستثمارية في الأردن. يذكر أن رئاسة هذه المجموعة مشتركة بين كل من وزارة الاستثمار ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وهي الثانية من بين ست مجموعات عمل تسعى الوحدة إلى تشكيلها بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص الاقتصادية في الأردن، الذي يشارك في رئاسته البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

اختتام ورشة العمل الثانية حول "جهوزية الأعمال"



بالتعاون مع البنك الدولي، أنهت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجولة الثانية



ورشة العمل الختامية حول الخيارات القانونية والتنظيمية لإنتاج الهيدروجين الأخضر في الأردن



تحت رعاية وزير الطاقة والثروة المعدنية، معالي الدكتور صالح الخرابشة، تم عقد الورشة الختامية لدراسة "خيارات الأطر القانونية والتنظيمية لإنتاج الهيدروجين الأخضر واستخدامه وتصديره في الأردن". تم إعداد الدراسة بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن بالتعاون بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية، والبنك الدولي، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. وتهدف إلى مراجعة الإطار التشريعي والقانوني الناظم لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في الأردن، وتقديم المقترحات اللازمة لتحديث هذا الإطار بحيث يمكن الأردن من استقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

في كلمته، أكد معالي الدكتور صالح الخرابشة، أن الطاقة المتجددة في الأردن تعتبر ميزة ومتطلباً أساسياً لإنتاج الهيدروجين الأخضر. وفي ظل نجاح الأردن في مجال الطاقة المتجددة، تم توقيع 12 مذكرة تفاهم لدراسة فرص إنتاج الهيدروجين الأخضر، إلى جانب اتفاقية إطارية مع المستثمرين المهتمين ووضع استراتيجية وطنية لتعزيز هذا القطاع الحيوي. تُعد هذه الورشة الرابعة والأخيرة حول الدراسة، وركزت على عرض النتائج النهائية والتوصيات، بالإضافة إلى مناقشة خطة العمل المستقبلية لتنفيذ هذه التوصيات على المدى القصير والمتوسط، مع مراعاة ملاحظات جميع أصحاب المصلحة المعنيين بإنتاج الهيدروجين الأخضر.

فريق أردني يطلع على التجربة الهولندية والبلجيكية في صناعة الهيدروجين الأخضر



بتنسيق من قبل البنك الدولي وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين في الأردن، شارك وفد من الحكومة الأردنية والبنك الدولي في جولة دراسية حول الهيدروجين والأمونيا في هولندا وبلجيكا خلال الأسبوع الأول من شهر حزيران. هدفت هذه الجولة إلى تقديم فهم شامل للتطورات في مجالي الهيدروجين والأمونيا في أوروبا وتعزيز الروابط التجارية المستقبلية بين الأردن وأوروبا.

وتضمنت جولة الفريق، المكون من ممثلين عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ووزارة الاستثمار، ووزارة البيئة، ووزارة المياه والري، وهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، وشركة الكهرباء الوطنية، وشركة تطوير العقبة، والشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية (جوتك)، والبنك الدولي، زيارات ميدانية لموانئ تصدير الهيدروجين ومراكز فحص التكنولوجيا ذات العلاقة بتصنيع الهيدروجين الأخضر.

وتأتي زيارة الفريق إلى هولندا وبلجيكا باعتبارهما دولتين تعملان على تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر كجزء من جهودهما لتحقيق الحياد الكربوني وتعزيز استدامة الطاقة. حيث يُعتبر ميناء روتردام الهولندي أحد أهم الموانئ الأوروبية الذي يعمل على تسهيل عملية استيراد وتصدير الهيدروجين الأخضر.

ورشة عمل حول تشخيص قطاع الطيران المدني الأردني



مندوبًا عن وزير النقل، افتتح الكابتن هيثم مستو ورشة عمل حول "تشخيص قطاع الطيران المدني الأردني" في عمان يوم الإثنين الموافق 10 حزيران 2024. هدفت الورشة إلى استعراض ومناقشة نتائج التقرير التشخيصي لقطاع الطيران المدني بهدف إعداد سياسة النقل الجوي الوطنية، وأعد التقرير من قبل البنك الدولي من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

وشارك في الورشة ممثلون عن الشركاء في القطاع من الجهات الحكومية ومزودي خدمات الطيران المدني. وأشار الكابتن مستو إلى إنجازات القطاع ومرونته، مؤكدًا على أهمية اتفاقيات الخدمات الجوية لضمان رحلات جوية منتظمة. كما شدد على ضرورة البناء على الإنجازات بما يتوافق مع الأهداف الوطنية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة.

إطلاق تجريبي لبوابة "تواصل" للمشاركة الإلكترونية الممولة من الصندوق



في الأسبوع الأخير من شهر أيار، قامت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بإطلاق النسخة التجريبية لبوابة "تواصل" للمشاركة

الإلكترونية، التي يتم تطويرها وتصميمها بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن. وهي منصة إلكترونية موحدة للتشاور مع الجهات الحكومية والأفراد وأصحاب المصلحة والمهنيين حول التشريعات والمشاريع الحكومية قبل اعتمادها وإقرارها.

وتهدف بوابة "تواصل" إلى إدماج وإشراك شرائح المجتمع، بمن فيهم المواطنون والمقيمون والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في عمليات صنع القرار وفي تصميم الخدمات الحكومية وتقديمها، لجعل الخدمات الحكومية تشاركية وشاملة ومتداولة، ولتعزيز الثقة في الأداء الحكومي، وتمكين شبل الإبداع والابتكار لتتماشى مع توجهات جلالة الملك في "تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار".

وفي الأسبوع الأول من شهر حزيران، عُقدت ورشة عمل من قبل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لتعريف 50 جهة من مؤسسات المجتمع المدني والإعلام على النسخة التجريبية لبوابة "تواصل" للمشاركة الإلكترونية.

نشجعكم على استكشاف بوابة "تواصل"، ونرحب بملاحظاتكم واستفساراتكم: [بوابة تواصل](mailto:info@reformjo.org) ([tawasal.gov.jo](mailto:info@reformjo.org))

إقرار نظام العمل المرن لسنة 2024

أقر مجلس الوزراء نظام العمل المرن لسنة 2024 في جلسته في حزيران 2024. حيث يأتي هذا النظام بهدف رفع نسبة التوظيف في سوق العمل، والمساهمة في خفض معدلات البطالة، وزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية في السوق، وتقديم دعم للعمال لأداء أعمالهم بمرونة وفقاً لمسؤولياتهم العائلية وظروفهم الاجتماعية، وتعزيز أنماط العمل الحديثة. كما يهدف إلى خفض الكلف التشغيلية وتقليل معدلات الانتقال بين الوظائف، ويمنح وزارة العمل سلطة تنظيمية أوسع لتنظيم سوق العمل بشكل فعال وتنظيم أشكال العمل المرن بشكل محكم.